

دولة ليبيا

المجلس الأعلى للقضاء



مكتب المحامي العام

بدائرة محكمة استئناف الخمس

الموافق: 25 / 7 / 2023م

رقم الإشاري: 3...17...2...2023

السيد / مدير مكتب النائب العام

اشارة إلى الطلبة المتقدمين من المواطن / **عبد السلام رمضان** الأول بشأن الإفراج عن حسابيه والثاني بشأن رفع اسمه من

عليه

تحيل إليكم رفقة كتابنا هذا الطلبة المُشار إليهما أعلاه المتضمنين رأي السيد / وكيل النيابة بالمكتب رفقة صورة من التصرف في القضية رقم **2022/581م** جنيات الخمس وصورة من كتاب السيد / وكيل النيابة بمكتب النائب العام بشأن إدراج اسم مقدم الطلب في منظومة بترقب الوصول والمغادرة، وصورة من كتابه بشأن التحفظ على أرصدة الحسابات المصرفية لاختصاصكم باتخاذ الإجراء اللازم.

والسلام عليكم.

الظاهر امحمد التومي

المحامي العام بدائرة محكمة استئناف

الخمس



صورة إلى :-
منظومة التح
الملف رقم
ملف الدوري الع
مركوب.....م
م/م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد / وكيل النيابة بجانب المحامي العام - احسن

عبدلحميد

مقدم الطلب / عبدلحميد رضاان لرئيس مطابقة مستوصف رقم
87166 / تم تقديم الطلب لهذا أملاً منه من خياركم
الموافقة على رفع أسعى من منظومة ترقب الوصول والمفادرة
أعتبار أن صحة الشرائح في القضية رقم « 581 / 2022 »
جنايات احسن وليكن صدر قراراً أمراً لا وجه في صالحه من مجلس
النائب العام

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير

بإذنا لله وبركاته

ترفع مقدم الطلب
عبدلحميد

حرر بتاريخ اليوم الاثنين
الموافق 24 / 07 / 2023م

في: 24. 7. 2023
بمكتب النيابة العامة
الاحسن

تظريتها من 24-7-2023م
تمه محمد كبرهاتش رئيس النيابة بجانب المحامي العام احسن
بعد اطلاع على الطلب مقدم من صاحب الجنايات
وعلى أوراق القضية رقم 581 / 2022م جنائي احسن
وطال ان مقدم الطلب قد صدر طهارته أمر بالوجه
بإقامة لرئيس النيابة من طرف السيد النائب العام
فيما ارشد اليه من تلامم موضوع القضية طيباً الى الله

بخطاب مكتب السيد النائب العام عبر طريق الاستاذ المحامي العام احسن
بشأنه رفع أسعى مقدم الطلب من منظومة ترقب الوصول والمفادرة لاستفاد
سيراته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد المحترم / رسل النيابة مجلس الجاهل الاعلى - اجنحة
اجنحة طلبة وبعد:

بموضوع طلب افراج عمه ارقام حساباتي

مقدم الطلب / عبد السلام رمضان الربيعي، بطاقة شخصية رقم 87166/8
والتعليم بحملة سيلين - اجنحة، وبتفصيلي تم ابراعي في البرقوني الجنائية
رقم 581/2022 محكمة جنابات اجنحة ولتي صدر فيها امر بالاذن
في صالحتي من ملكتي لثانف لعام واشتاء تلك الفترة لتي وجهت فيها لقصه
لثانف قفل حساباتي بصرفه الخاصه بي والذول بصرف البرجدة لذي
يحمل الرقم « 202000129309 » الخاص بجرني لستهرى والحساب
لثانف يحمل الرقم « 035206000011525 » بصرف لجمهوره فرع لرتب
وهو خاص بعلاوة بنسبنا وتم تحيد هذه الحسابات ولم يتم افراجها
حق تاريخ هذا الطلب ولتي تعتبر مصدر لدخل البرجدة لثانف لثانف
مدرسة افراد ولما تعلمون صعوبت لحياة وطروفا
عليه ينتقم العالم بطلب هذا شامل فيه من حيايتك المواقفة على افراج
على حساباتي سالفة البيان
شاكرا لربك لثانف حسيه تغار لثانف

ولسلاما عليكم ورحمة الله وبركاته

حريه بتاريخ اليوم المواقفة
2023/07/23

توقيع مقدم الطلب

عبد السلام

من محمد الدفاش رئيس النيابة مجلس الجاهل الاعلى

بعد ان طوع على الطلب وعلى اوراق القضية رقم 581/2022 جنائي لثانف
13/2022 بايام عشر، ولما كانت الاجراءات المتخذة بالتحفظ على حسابات مقدم الطلب

قد تمت من طرف مكتب السيد النائب العام وكانت للتحقيقات عبارة مقدم الطلب قد انتهت
مكتب النائب العام كحضرتها الى اصدار امر بالاذن له لمصانته، وكان رفع التحفظ عن الحسابات
موضوع الطلب تتطلب مخاطبة جهة مسيادية مما يخص به السيد النائب العام

لذلك
نرى اعادة الطلب بصحبه بصيرة من طرفه في اوراقه كذا لثانف لثانف لثانف
القاصد لثانف الى مكتب السيد النائب العام لاتخاذ اجراءاتها لثانف
وذال في طريق المصلحة والاهم لثانف لثانف

في: 24.7.2023
بمقر النيابة العامة
محمد الدفاش

دولة ليبيا

مكتب النائب العام



السيد / رئيس مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجناب .
السيد / رئيس جهاز المباحث الجنائية .

بعد التحية

الموضوع :

- 1/ الإسم : أحمد عطية منصور الزرقاني .
- ابن : شعاد الصادق أوليطي .
- مواليد : (1997م) .
- رقم جواز السفر : (JZJZ367K) .
- الإقامة : الخمس - سيلين .
- 2/ الإسم : عبدالسلام رمضان أحمداء الرينثاني .
- ابن : مسعودة عبدالعالي .
- مواليد : (1976م) .
- رقم جواز السفر : (JYK2ZR6G) .
- الإقامة : الخمس - سيلين .

بالإشارة إلى التحقيقات الجارية لدينا في القضية موضوع
واقعة اختلاس مبالغ مالية من حساب مصرف الصحاري / فرع
الخمس وتحويله إلى حساب شركة الأمصار لخلط الخرسانة .
عليه

يطلب منكم إدراج أسماء المذكورين أعلاه بمنظومة ترقيب
الوصول والمغادرة بكافة المنافذ وضبطهما واحالتهما إلى مكتب
النائب العام .

والسلام عليكم

أسامة سالتنتوش
(وكيل النيابة بمكتب النائب العام)



ك.أ. تنتوش م. الرويمض
20219131

صورة إلى :-

- السيد/ المستشار النائب العام
- السيد / مدير مكتب النائب العام
- للملف الدوري العام



التاريخ: 7/14/2021
الموافق: 9/14
الإشاري: 858-8-4

السيد / مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي .

بعد التحية

إحفاً إلى كتابنا إشاري رقم (4-2-2616) المؤرخ في (5/4/2021م) بشأن
التحفظ على أرصدة الحسابات المصرفية للأشخاص الميمنة بالكتاب موضوع
واقعة اختلاس مبلغ مالي من حساب مصرف الصحاري / فرع الخمس ،
وتحويله لحساب شركة الأمصار لخلط الخرسانه بقيمة
(1,542,266.160 د.ل).

عليه

يطلب منكم التحفظ على أرصدة الحسابات المصرفية للأشخاص
الطبيعية والجهات الاعتبارية الخاصة الآتي بيانهم :

- 1/ عبد السلام رمضان أحمد الربشي . 2/ عادل صالح حسين العلي - موص .
 - 3/ أسماء علي عمران الشتيوي . 4/ عمر سليمان عمر غيضان .
 - 5/ أنعام مختار علي بن طالب . 6/ معاد مصطفى عياد اشتيوي الحشاني .
 - 7/ أحمد عطية منصور الزرقاني . 8/ خيري جبريل أحمد القعو .
 - 9/ سعاد الصادق صالح أوليطي .
 - 10/ شركة نهضة المستقبل لإستيراد المواد الغذائية والملابس والأثاث .
 - 11/ شركة الرفاق الجدد لإستيراد المواد الكهربائية والمنزلية .
- بكافة المصارف العاملة بالبلاد ، وموافقتنا بكشف من حركة حساباتهم
من تاريخ (22/10/2018م) حتى تاريخه ، وبما يفيد التنفيذ .

والسلام عليكم

أسامخ تفتوش
وكيل النيابة بمكتب النائب العام



كها . تفتوش م . الروبيض

20219133

صورة إلى :-

- السيد / المستشار النائب العام
- السيد / مدير مكتب النائب العام
- للملف الدوري العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا

هاتف المناوبة المسائية . +218 21 3618463 . هاتف الغرفة . +218 21 361 0004 . Tel. هاتف الغرفة . +218 21 361 0004 .

مكتب النائب العام

مذكرة بالوقائع والرأي

في القضية رقم (2022/13) باب بن عشير

توجز واقعات الدعوى إجمالاً كما هو استبان من أوراقها وإستخلاصاً من التحقيقات التي أجريت بشأنها في أنه بتاريخ (05/01/2021م) ورد إلى رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام كتاب مدير إدارة الشؤون القانونية بمصرف الصحاري رقم (1869) المؤرخ في (30/12/2020م) بشأن واقعة اختلاس مبلغ خمسين ألف دينار ليبي من حساب المصرف فرع الخمس تمت عن طريق قيام مدير الفرع المدعو / وليد سالم إبراهيم خليفة بإصدار صك مصدق بدون رصيد من حساب الزبون بالفرع / أبو بكر سعد العماري لصالح المستفيد من الصك المدعو / إبراهيم سعد خليفة العماري وتم خصم الصك من حساب الفرع بعملية المقاصة الالكترونية بعد إيداع الصك بمصرف الجمهورية فرع زليتن مع العلم بأن حساب المسحوب عليه لا يوجد به رصيد . و بتاريخ (07/01/2021م) ورد كذلك إلى رئيس قسم التحقيقات بالمكتب كتاب مدير إدارة الشؤون القانونية بمصرف الصحاري إشاري رقم (21) المؤرخ في (07/01/2021م) بشأن الإبلاغ عن واقعة قيام المدعو / وليد سالم خليفة بصفته مدير مصرف الصحاري فرع الخمس باختلاس مبلغ قدره (160.266.160.دل) مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف ومئتان وستة وستون دينار و 160 درهم من حساب القيد المحاسبي الوسيط المتعلق بتسوية المعاملات بين فرع الخمس والإدارة العامة حيث تمت عملية الاختلاس عن طريق تحويل القيمة المختلصة من حساب المعاملات الخاص بالبند المحاسبي الوسيط (1280000064045) LYD وتحويل القيمة إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة رقم (2006102169) فرع الخمس وتحويلها بقيد تسوية رقم (9198) بدون موافقة الإدارة العامة بتاريخ (22/10/2018م) وعقب ذلك قام المدعو / وليد سالم خليفة لإتمام عملية الاختلاس وتملك الأموال بعمليات تمويه وتحويل القيمة المختلصة إلى عدة حسابات أخرى تمت على النحو التالي :



مكتب النائب العام

1- بتاريخ (2018/10/24م) قام بتحويل مبلغ (250.000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة المخول بإدارة حسابها المدعو / أحمد عطية الزرقاني إلى حساب المدعو / عبدالسلام رمضان الريشي رقم (2005740749) عن طريق صك رقم (387911) المدخل العملية الموظف بالمصرف الفيتوري بلحاج عن طريق رقمه الوظيفي (AC00102) والمخول العملية مدير الفرع وليد سالم عن طريق رقمه الوظيفي (AC530578) .

2- وبتاريخ (2018/10/24) تحويل مبلغ وقدره (250,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب عبدالسلام الريشي رقم (5005740749) عن طريق صك المدخل العملية الموظف الفيتوري بلحاج (AC00102) والمخول العملية وليد سالم (AC530578) .

3- بتاريخ (2018/11/04م) تحويل مبلغ وقدره (40,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب شركة الرفاق الجدد لاستيراد المواد الكهربائية والمنزلية رقم (2006578899) بموجب صك رقم (387912) المدخل العملية الموظف بلال أبو زقية (AC00163) والمخول العملية وليد سالم خليفة (AC530578) .

4- بتاريخ (2018/11/14م) تحويل مبلغ (10,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب شركة نهضة المستقبل لاستيراد المواد الغذائية رقم (200661382) بموجب حواله داخلية عن طريق المدخل العملية وليد سالم خليفة (A30578) والمخول العملية بلال أبو زقيه (AC00163) .

5- بتاريخ (2018/11/29م) تحويل مبلغ (18,500.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب عبدالسلام الريشي السابق بيانه بموجب حواله داخلية المدخل للعملية وليد سالم والمخول بلال أبو زقية .

6- بتاريخ (2018/12/03م) تحويل مبلغ (47,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب عبدالسلام الريشي السابق بيانه بموجب حواله داخلية المدخل وليد سالم والمخول بلال أبو زقية .



مكتب النائب العام

7- بتاريخ (2018/12/10م) تحويل مبلغ (105,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب عمر سليمان غيضان رقم (20063230689) المدخل وليد سالم والمخول بلال أبو زقية.

8- بتاريخ (2018/12/12م) تحويل مبلغ (273,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار إلى حساب أحمد عطية منصور رقم (2005816451) ملاحظة الأخير مفوض حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة، المدخل للعملية وليد سالم والمخول بلال أبو زقية.

9- بتاريخ (2018/12/03م) تحويل مبلغ (47,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار إلى حساب معاذ مصطفى اشتيوي.

10- بتاريخ (2018/12/17م) تحويل مبلغ وقدره (33,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار إلى حساب عبدالسلام الريشي.

11- بتاريخ (2018/12/20م) تحويل مبلغ (250,000,000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب أحمد عطية منصور السابق بيانه.

12- بتاريخ (2019/02/20م) تحويل مبلغ وقدره (222,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب أحمد عطية منصور.

13- بتاريخ (2019/04/04م) تحويل مبلغ (37,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لحساب أحمد عطية منصور المدخل بلال أبو زقية والمخول وليد سالم.

وعقب إحالة البلاغ والتقرير الفني إلى النيابة العامة والتي بدورها اتخذت جملة من الاجراءات القانونية وأصدرت أمرا إلى جهات إنفاذ القانون بضبط المتهم وليد سالم ابراهيم خليفة بصفته مدير مصرف الصحاري فرع الخمس سابقا والمتورط في واقعة اختلاس المبلغ الميين سابقا من حساب المعلقات وتحويله إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة كما امرت النيابة العامة بالتحفظ على الحسابات المصرفية الواردة إليها القيم المالية المختلصة مع تتبع حركتها، بتاريخ (2021/09/22م) تم ضبط المتهم / أحمد عطية منصور الزرقاني بناء على أمر النيابة العامة وباستجوابه بمعرفتها أنكر التهمة المسندة إليه وأفاد بأنه

مكتب النائب العام

مفوض شركة الامصار لخلط الخرسانة ومخول بالتوقيع على حسابها المصرفي طرف مصرف الصحاري فرع الخمس وأكد بأنه منذ تاريخ فتح حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة لم يقيم بتحريكه بتحويل له مبالغ مالية أو ايداعها فيه كما انه لم يصدر له دفتر صكوك على حساب الشركة المذكور وأكد بأنه على علاقة مع مدير مصرف الصحاري فرع الخمس السابق المدعو / وليد سالم خليفة حيث يقوم بمساعدته في اتمام عمليات مصرفية على حسابه الشخصي طرف مصرف الصحاري فرع الخمس وفي نهاية سنة (2018) تقريبا اتصل به وليد سالم خليفة وطلب منه توفير له مبلغ مائة ألف دولار حيث قام الاخير بتحويل له في حسابه الشخصي مقابله بالدينار الليبي ثم ذهب إليه وأصدر له صكوك مصدقة لصالح شخص آخر صاحب شركة صرافه وفر له مبلغ مائة ألف دولار وتحصل على نسبة من ذلك وأضاف بأنه لا يعلم بأن مبلغ سبعمائة وأثنان وثمانون ألف دينار الذي قام بتحويله له المدعو وليد سالم خليفة لحسابه الشخصي مخصص من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة الخاصة به المخول بالتوقيع على حسابها كما أنه لا يعلم بأن مدير المصرف المدعو وليد سالم قام بتحويل مبلغ (1,542,266.160 د.ل) من حساب المصرف إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة وأنه لم يقيم بتحويل المبلغ من حساب الشركة إلى عدة حسابات أخرى من بينها حسابه الشخصي وأنه لم يصرف له دفتر صكوك على حساب الشركة المذكورة وأكد بأنه هو من اكتشف واقعة قيام المدعو وليد سالم خليفة بتحويل المبلغ المذكور بحسابه في شركة الامصار لخلط الخرسانة أثناء ذهابه لمصرف الصحاري فرع الخمس وتقابل مع المدير الجديد المدعو مادي للاستفسار عن مجموعة صكوك صادرة عن حسابه الشخصي لصالح شركة الاسمنت وعندما طلب من مدير الفرع الجديد الاستعلام عن حساب شركة الامصار أكد له بوجود حركة به ودخول قيمة مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف دينار ، وبضبط المتهم وليد سالم إبراهيم خليفة بتاريخ (2021/10/10م) وباستجوابه بمعرفة النيابة العامة اعترف بما أسند إليه من اتهام وأفاد بأنه وبصفته مدير مصرف الصحاري فرع الخمس قام باختلاس مبلغ وقدره (1,542,266.160 د.ل) من حساب المعلقات بند المحاسبي الوسيط وتحويله لحساب شركة الامصار لخلط الخرسانة بذات الفرع باستعمال

مكتب النائب العام

رقمه الوظيفي كمخول وبرقم الوظيفي الخاص بزميله الفيتوري بلحاج كمنفذ في العملية المصرفية دون علمه ودون علم صاحب شركة الامصار لخلط الخرسانة المدعو أحمد عطية منصور المضاف إليها المبلغ المختلس وعقب ذلك قام مدير المصرف المذكور بتحويل المبلغ من حساب شركة الامصار الى عدة حسابات أخرى من بينهم حساب المدعو أحمد عطية الشخصي صاحب شركة الامصار الذي قام بتحويل له مبلغ قدره سبعمائة واثنان وثمانون ألف دينار لحسابه الشخصي أستلم مقابلهم منه مبلغ مائة ألف دولار ومبلغ آخر نقدي بدينار الليبي كما قام بتحويل مبلغ قدره خمسمائة ألف دينار على حوالتين لحساب المدعو عبدالسلام الريشي وذلك لتسديد مديونية تخصه كما قام بحوالات أخرى لأشخاص آخرين أستلم قيمة الحوالات نقدي وأكد بأن صاحب شركة الامصار المدعو أحمد عطية لا يعلم بأنه قام بتحويل لحساب شركة الامصار المبلغ الذي قام باختلاسه كما أن الأخير هو من أكتشف الواقعة وبسببه فتح تحقيق إداري بالإدارة العامة لمصرف الصحاري عن واقعة اختلاسه مبلغ مليون وخمسمائة واثنان وأربعون ألف ومئتان وستة وستون دينار من حساب المعلقات وبسبب ذلك صدر قرار من المجلس التأديبي بفصله من العمل وأضاف بأن العمليات المصرفية التي قام بها المتمثلة في حوالات من حساب شركة الامصار الى عدة حسابات أخرى قام بها بنفسه باستعمال رقمه الوظيفي كمخول أو منفذ للعمليات وباستعمال الرقم الوظيفي الخاص بزميله بلال أبو زقية وكذلك الفيتوري بلحاج دون علمهما وبدون قيود ورقية للعمليات التي قام بها وبدون علم ومعرفة صاحب حساب شركة الامصار أحمد عطية وأضاف أيضا بأنه قام أثناء إدارته لمصرف الصحاري فرع الخمس بإصدار صك مصدق بدون رصيد بقيمة خمسين ألف دينار لصالح المستفيد إبراهيم سعد العماري من حساب المسحوب عليه المدعو أبو بكر سعد العماري حيث تم خصم قيمة الصك من حساب الوسيط الخاص بفرع المصرف بسبب عدم وجود رصيد بحساب المسحوب عليه أثناء ورود الصك عن طريق المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية فرع زليطن وأكد بأنه حتى تاريخ فصله من العمل بل حتى تاريخ ضبطه على ذمة الدعوى لم يقيم المسحوب عليه الصك المصدق أو المستفيد

مكتب النائب العام

منه من تسوية قيمة الصك وإيداع المبلغ بالحساب لتحويله ككون أن قيمة الصك المصدق تم خصمها من حساب المصرف .

وباستجواب المتهم عبدالسلام رمضان أحمد الريشي بمعرفة النيابة العامة أنكر التهمة المسندة إليه وأفاد بأنه سبق لدخول الحوالات المالية موضوع الدعوى لحسابه بمصرف الصحاري فرع الخمس بتاريخ (2018/10/24م) طلب منه مدير فرع المصرف وليد سالم خليفة تسليفه مبلغ قدره خمسمائة ألف دينار عن طريق صكين من حسابه حيث سلم له صكين بالقيمة المطلوبة تحت توقيع دونه بيان اسم المستفيد وبعد مدة قام وليد سالم خليفة بترجيع له المبلغ الذي أخذه من حسابه عن طريق صكين وقام بترجيع المبلغ بحواله إلى حسابه وأبلغه بذلك تم طلب منه توفير له مبلغ قدره ثمانية عشر ألف دينار تقريبا نقدي أثناء شح السيولة في المصارف سنة (2018م) وقام وليد سالم بتحويل له المبلغ لحسابه بحواله لتسديد دينه ولا علاقة له بشركة الامصار لخلط الخرسانة ولا يعرف صاحبها أحمد عطية .

وباستجواب المتهم الفيتوري أحمد بلحاج على بمعرفة النيابة العامة أنكر ما نسب إليه من اتهام وأفاد بأنه موظف بمصرف الصحاري فرع الخمس منذ تاريخ تعيينه سنة (2013م) حتى تاريخه وصرف له من إدارة المصرف رقم وظيفي خاص به رقم سري (AC00102)، وأنه لا يعلم بالعملية المصرفية التي قام بها مدير المصرف فرع الخمس المدعو وليد سالم خليفة بتاريخ (2018/10/22م) وقيامه باختلاس مبلغ قدره (1,542,266.160 د.ل) من حساب المعلقات بند المحاسبي الوسيط وتحويل المبلغ المختلس إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة بنفس الفرع باستعمال رقمه الوظيفي كمدخل للعملية ورقم الوظيفي الخاص بمدير الفرع المدعو وليد سالم كمدخل للعملية التي قام بها حيث استغل عامل الثقة التي بينهم كزميل معه بالمصرف ورئيسه المباشر كونه سمح له باستعمال رقمه الوظيفي السري الخاص به أثناء تراكم العمل المصرفي في تنفيذ عمليات المقاصة واستغل ذلك وقام بتنفيذ برقمه الوظيفي عملية الاختلاس وأكد بأن القوانين المصرفية واللوائح العمل المصرفي تمنع على موظفي المصرف الإفشاء على أرقامهم الوظيفية وتبادلها بين موظفي المصرف

مكتب النائب العام

حتى لا يحصل مثل هذا الاختراق والتلاعب بالحسابات وأضاف أيضا بأنه لا يعلم بأن مدير المصرف وليد سالم قام كذلك باستعمال رقمه الوظيفي كمدخل ومنفذ في عملية تحويل مبلغ قدره خمسمائة ألف دينار على حوالتين من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب المدعو عبدالسلام الريشي أحد زبائن المصرف .

وباستجواب المتهم بلال امحمد عمر أبو زقية بصفته أحد موظفي مصرف الصحاري فرع الخمس وأحد منفذي العمليات المصرفية من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حسابات أخرى باستعمال الرقم الوظيفي الخاص به (AC00163) حيث انكر التهمة المسندة إليه وذكر بأنه لم يعطي رقمه الوظيفي السري إلى مدير المصرف وليد سالم ولا يعلم كيف قام الاخير باستعمال رقمه الوظيفي في تنفيذ وتحويل عدد من العمليات المصرفية وتحويل الاموال المختلصة من المصرف عن طريق حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حسابات أخرى وأضاف بأن لوائح العمل المصرفي تمنع على موظف المصرف أن يعطي رقمه الوظيفي إلى زميله في ذات المصرف وأضاف بأنه بدون استعمال رقمين وظيفيين احدهما مدخل للعملية والثاني مخول لا يتم تحويل أو تنفيذ أي عملية مصرفية من حساب إلى حساب آخر .

وباستجواب المتهم عبدالباسط محمد عمر الزعلوك بمعرفة النيابة العامة أنكر التهمة المسندة إليه وأفاد بأنه أحد موظفي مصرف الصحاري فرع الخمس ويشغل رئيس قسم المراجعة وفي نهاية سنة (2018) استلم مبلغ نقدي قدره مئتان ألف دينار من صاحب شركة الرفاق الجدد المدعو / عادل صالح عبدالجواد وذلك لإيداع المبلغ بحسابه إلا أنه لم يقيم بإيداع المبلغ النقدي بحساب الزبون وقام بتسليمه إلى مدير الفرع وليد سالم وقام الاخير بأخذ من اجمالي المبلغ النقدي أربعون الف دينار وقام بإيداع باقي المبلغ بحساب الشركة المعنية وقام بتسوية مبلغ اربعون الف دينار بحواله من حساب شركة الامصار لحساب شركة الرفاق الجدد وأضاف بأنه غير مختص أو ليس من صلاحياته استلام المبالغ النقدية من الزبائن لا يداعها بحساباتهم .

وحيث أن واقعات الدعوى قد خلصت على النحو السالف سرده .

مكتب النائب العام

وحيث أن ماحوته الاوراق يشكل في صحيح القانون الوصف الجزائي لجرائم اختلاس اموال عامة واحداث عمدا ضرر جسيما بالمال العام والنصب على الدولة والتقصير في حفظ وصيانة المال العام والاشترك في اختلاسه والحصول على كسب غير مشروع وتزوير مستندات رسمية.

وحيث ان النيابة العامة ومن خلال التحقيقات التي احتوتها الاوراق قد احاطت بكل ما له اصل ثابت فيها ، وبعد ان فحصت الوقائع المعروضة عليها والمطروحة امامها بكافة اوصافها القانونية فقد استقر الرأي لديها بصحة الاتهام المسند للمتهمين وان الأدلة قد اجتمعت معهم على ذلك وهي متضامنة ومنتجة قد كونت الدليل الكافي بالإدانة.

وحيث ان النموذج القانوني لنص المادة (27) من القانون رقم (2) لسنة (1979م) بشأن الجرائم الاقتصادية ثابت في حق المتهم وليد سالم خليفة بكافة اركانها القانونية وذلك باعترافه بأنه وبصفته مدير مصرف الصحاري فرع الخمس قام باختلاس مبلغ وقدره (160.266.542,1 د.ل) مليون وخمسمائة واثنان واربعون الف ومئتان وستة وستون دينار و 160 درهم من الحساب المعلقة الخاص بالمصرف عن طريق حوالة قام بتنفيذها عن طريق رقمه الوظيفي كمخول للعملية وباستعمال رقم الوظيفي لزميله الفيتوري بلحاج بين مصرف الصحاري فرع الخمس والادارة العامة لمصرف الصحاري وتحويله على حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة ومنه الى عدة حسابات اخرى لتمويه مصدره استلم قيمة الحوالة المختلصة من اصحاب الحسابات نقدي أو بسداد مديونية تخصه أو بشراء مقابله عملة الدولار الامريكي ، وتملكه للمبلغ المختلس، كما اعترف بأنه وبصفته مدير فرع المصرف ولديه صلاحيات التخويل قام باصدار صك مصدق بدون رصيد بقيمة خمسين الف دينار (50,000.000 د.ل) من حساب المسحوب عليه ابو بكر سعد العماري لصالح المستفيد ابراهيم سعد العماري وتم خصم قيمة الصك المصدق من حساب المصرف بعد وروده عن طريق المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية فرع زليتن ، وتمليك قيمة الصك المصدق بدون رصيد للمستفيد منه من حساب المصرف بالمجان .



مكتب النائب العام

كما ان النموذج القانوني لنص المادة (9) من القانون رقم (2) لسنة (1979م) بشأن الجرائم الاقتصادية ثابت في حق المتهم وليد سالم خليفة بكافة عناصره القانونية. ذلك أن المتهم قد ألحق عمدا ضرا جسيما بالمركز المالي للمصرف وخسارة المصرف لمبلغ مليون وخمسمائة واثمان واربعون الف ومئتان وستة وستون دينارا و 160 درهم المختلس من قبل المتهم وليد سالم بالإضافة إلى خسارة المصرف لمبلغ خمسين الف دينار مقابل الصك المصدق الذي أصدره مدير المصرف المتهم وليد سالم بدون رصيد من حساب المسحوب عليه .

وحيث أن المناط في قيام جريمة اهدار المال العام هو إحداث ضرر فعلي بالمال ، وحيث ان ما استقر عليه أحكام الفقه وقضاء محكمتنا العليا في الطعن الجنائي رقم (56/198ق) أن .. ((جريمة الضرر الجسيم بالمال والمصلحة العامة من جرائم الضرر وليس من جرائم الخطر .. وهي لا يمكن بطبيعتها أن يكون لها شروع لأن العقوبة المقررة لها تتوقف على نتيجة الفعل)) بمعنى أنه يجب أن يتحقق حصول الضرر بالإضافة إلى توافر ركن العمد الذي قام به وهو يعلم بما لا يدع مجالا للشك بأن من شأن عمله إلحاق الضرر بالمال أو المصلحة العامة .. و اراد احداثه .

كما أنه يشترط للجاني أن تكون له سلطة وظيفية تمكنه من ارتكاب النشاط المكون لهذه الجريمة بطريق التجاوز للواجبات المفروضة عليه لتحقيق المنفعة للنفس أو للغير أو الاضرار بالغير ، وهو ما يقتضي أن يكون النشاط غير المشروع المخالف لواجبات الجاني والذي قام به لتحقيق النفع أو انزال الضرر منبثقا عن سلطات هذه الوظيفة وممارسة مقتضياتها .

- الموجز في جرائم الموظفين الاقتصادية - (ص 294) .

- طعن جنائي رقم (44/1299ق) ، جلسة (1999/04/07م) .

كما أن الاضرار بالمال العام يتحقق حالة وجود سلطة تقديرية للموظف العام فينحرف بها لتحقيق مارب شخصية له دون الصالح العام والنتيجة في هذه الجرائم تتمثل في الضرر الناجم عن الفعل ويستوى ان يلحق مصالح ذات قيمة مالية أو مصالح ذات قيمة اعتبارية أو ادبية ويدخل في تقدير هذه النتيجة الضارة ما لحق المال من تفويت الكسب ، كما يدخل فيها ما لحقها من خسارة ،

مكتب النائب العام

فالضرر يتعلق بالمال أو المصلحة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة .
- الحماية الجنائية للمال العام - د . رفيق محمد سلامة - (ص 296) .

كما أن النموذج القانوني لنص المادة (342) من قانون العقوبات ثابت بحق المتهم الاول وليد سالم خليفة وذلك باعترافه امام النيابة العامة بأنه وبصفته مدير مصرف الصحاري فرع الخمس أصدر صك مصدق رقم (8106) بقيمة (50,000.000.000 ل.) بدون رصيد من حساب المسحوب عليه المدعو / أبو بكر سعد العماري لصالح المستفيد إبراهيم سعد العماري وتم خصمه من حساب المصرف بعد وروده عبر المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية وأضاف بأنه قام بإصدار الصك المصدق بدون رصيد بالمخالفة للقوانين المعمول بها حيث كان الحساب المسحوب عليه الصك المصدق لا يوجد به رصيد لحجز قيمة الصك المصدق قبل اصداره وتسليمه للمستفيد منه .

ولما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يتسبب ضررا بنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، وأنه قصد بذلك الاحتجاج به على أنه صحيح ، وأن ركن الضرر يتحقق في الوثيقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة فيه .



((طعن جنائي رقم (23/139) ق، جلسة (29-6-1976 م)) .

((طعن جنائي رقم (20/172) ق، جلسة (23-06-1975 م)) .

ولما كان ذلك وكان المتهم وليد سالم خليفة يعتبر موظفا عموميا في هذه الحالة وقام بتغيير الحقيقة في الصك المصدق الذي قام بإصداره لصالح المستفيد بدون رصيد وهو يعلم جيدا بأن الحساب المسحوب عليه الصك المصدق لا يصدر من العاملين بالمصارف إلا بعد حجز قيمته بحساب المسحوب عليه وما قام به المتهم يعتبر تزوير ومخالف للحقيقة .

ولما كان ذلك وكان الركن المادي لجريمة التزوير يتحقق بتغيير الحقيقة في الوثيقة تغييرا من شأنه ان يحدث ضررا ، وأما ركنها المعنوي يتحقق

مكتب النائب العام

بمجرد تغيير الحقيقة لأن كل عبث بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانونا ولا يتوقف توقيع الجزاء في الجريمة على ثبوت تحقيق منفعة أو إلحاق ضرر بالغير لأن التزوير في الاوراق الرسمية يحمل في ذاته ركن الضرر وهو الاخلال بالثقة في الاوراق الرسمية.

((طعن جنائي رقم (57/405ق)، جلسة (2017/01/31م)).

كما ان جريمة تزوير الموظف العمومي لفحوى الوثائق العمومية المنصوص عليها في المادة (342) عقوبات ، يتحقق حين يقرر الموظف كذبا صحة وثيقة مما يدخل تسليمه أو تحريره أو مراقبته ضمن اختصاصه .

((طعن جنائي رقم (32/11ق) ، جلسة (1985/04/04م)).

كما أنه من المقرر في قضاء محكمتنا العليا بدوائرها مجتمعة بأنه لا يشترط لثبوت جريمة التزوير وجود الورقة المزورة تحت نظر المحكمة ذلك أن من المقرر أيضا في قضاء هذه المحكمة وفقا لنص المادة (275) من قانون الاجراءات الجنائية أن العبرة في الاثبات في المسائل الجنائية هي باقناع محكمة الموضوع واطمئنانها إلى الادلة المطروحة عليها بمالها من سلطة في وزن الادلة القائمة في الدعوى والاخذ منها بما تراه موصلا إلى الحقيقة التي تنشدها وطرح ما عداه شريطة أن يكون بما أخذت به اصله الثابت بأوراق الدعوى وأن يؤدي ما انتهت إليه دون مجافاة للعقل أو المنطق ...)).



((طعن جنائي رقم (55/775ق) ، جلسة (2012/01/18م)).

ولما كان ذلك وكان قضاء محكمتنا العليا قد ذهب في الطعن الجنائي رقم (57/815ق) ، جلسة (2017/12/31م) ، على أن أموال المصارف التجارية على الرغم من كونها شركات تجارية مساهمة إلا أنها تعد أموالا عامة ، أما مساهمة الدولة في رأس مالها أو لخضوعها تحت إشراف وإدارة إحدى الجهات العامة طبقا لنص المادة الثالثة من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (2 لسنة 1979م) ويعتبر العاملون في تلك المصارف موظفين عموميين ويسري عليهم القانون المذكور إذا ما أقرت جريمة تخضع لأحكامه .

مكتب النائب العام

كما ان الاسناد الموجه في حق المتهم الاول بشأن حصوله على كسب غير مشروع ثابت في حقه بكافة عناصره القانونية ذلك أن المتهم وليد سالم خليفة اعترف امام النيابة العامة بأنه وبصفته مدير مصرف الصحاري قام باختلاس مبلغ وقدره (مليون وخمسمائة وأثنان واربعون الف ومئتان وستة وستون دينار و 160 درهم) من حساب المعلقات بند المحاسبي الوسيط بين فرع المصرف والادارة العامة لمصرف الصحاري وتمويه عملية الاختلاس بتحويله إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة ومنه إلى عدة حسابات أخرى قام بها بنفسه دون وجود قيود وبادخال ارقام صكوك وهمية كونه لديه صلاحيات التخويل وباستعمال ارقام وظيفية لزملائه بالمصرف دون علمهم وعقب ذلك استحواذه على المبلغ المختلس وتملكه حيث قام بشراء عقار بمنطقة الخمس بالمبلغ المختلس فصار عنصرا ضمن ذمته المالية .

ولما كان ذلك وكانت محكمة النقض المصرية قد عرفت الكسب الغير مشروع بأنه كل مال تملكه الموظف او من في حكمه فصار عنصرا ضمن ذمته المالية باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو يخوله مركزه من إمكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون (الطعن الجنائي رقم (86/3776ق) ، جلسة (2017/03/05م) والطعن الجنائي رقم (81/974ق جلسة (2016/03/10م)).

كما أن للكسب الغير مشروع صورتين الأولى التي يثبت فيها فيحق الموظف استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته الثانية التي يثبت أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها في هذه الحالة ويتعين أن يكون نوع وظيفته الموظف مما يتيح له فرصة الاستغلال - قضاء النقض المصري - طعن جنائي رقم (86/3776ق) ، جلسة (2017/03/05م) كما أن محكمة النقض المصرية ترى أنه يتعين على وجود زيادة غير مبررة في مال الموظف والأمر الثاني : أن نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص هذا الاستغلال حتى يصح اعتبار الزيادة في ماله قرينه قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع طعن جنائي رقم (86/33873ق) ، جلسة (2015/07/29م) .



مكتب النائب العام

وحيث انه من المقرر في أوراق هذه الدعوى بأن المتهم وليد سالم خليفة قد اعترف تفصيلا أمام النيابة العامة بأنه كسب مبلغ قدره (160.166.266,542.1 د.ل) بسبب استغلاله لوظيفته كمدير لمصرف الصحاري فرع الخمس ولديه صلاحيات التحويل في تحويل قيم مالية من حساب المصرف أو حسابات لزيائن عن طريق الدخول لهذه الحسابات برقمه الوظيفي (يوزرنيم) كمخول في تنفيذ عمليات مصرفية من حساب إلى حساب آخر (خصم وإضافة) حيث قام باستغلال هذه الصلاحيات الممنوحة له بحكم وظيفته مدير فرع المصرف وقام باختلاس المبلغ المشار إليه وتحويله من حساب المصرف إلى حساب آخر ومنه إلى عدة حسابات بقصد التمويه واستحوذ عقب ذلك على المبلغ المختلس وتملكه ودخل في ذمته المالية واشترى به عقار مملوكا له بطريق الكسب الغير مشروع.

كما أن تهمة النصب على الدولة ثابت في حق المتهم الأول وليد سالم خليفة عملا بنص المادة (1/461, 2) من قانون العقوبات التي تنص على أن (كل من حصل على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير اضرارا باخرين أو بالتصرف في مال أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وتكون العقوبة السجن إذا وقع الفعل اضرارا بالدولة).

ولما كان ذلك وكان المتهم وليد سالم خليفة قد تحصل على نفع غير مشروع لنفسه وكذلك لغيره اضرارا بالدولة بقيامه باختلاس المبلغ المبين سابقا بالتصرف في المبلغ المملوك للمصرف بتمليكه لنفسه وتمليك مبلغ خمسين الف دينار للمدعو ابراهيم سعد العماري عن طريق اصدار له صك مصدق بدون رصيد كما ان المتهم وليد سالم ليس له حق في التصرف في اموال المصرف بدون قيود محاسبية.

وحيث أن ما أستقر عليه قضاء محكمتنا العليا في تعريف جريمة النصب بأنه ((ولما كان ذلك وكان مفاد نص المادة (461) من قانون العقوبات انه يكفي لقيام جريمة النصب بطريق التصرف في الاموال الثابتة أو المنتقلة المنصوص عليها بمتن هذه المادة ، أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، ولا يشترط في هذا التصرف أن يكون مصحوبا بطرق احتيالية لأن مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس

مكتب النائب العام

ملكاً للمتصرف ، ولأله حق التصرف فيه ، هو أحد أنواع الاحتيال التي تتحقق بأي منها وحده جريمة النصب ..)).

طعن جنائي رقم (57/719ق) ، جلسة (27/02/2018م) .

كما أن النموذج القانوني لنص المادة (15) من القانون رقم (2) لسنة (1979م) بشأن الجرائم الاقتصادية ثابت بحق المتهمين الثاني المدعو / الفيتوري احمد بلحاج والثالث المدعو / بلال امحمد أبوزقيه والرابع المدعو / عبدالباسط محمد ابوزعكوك ، بكافة أركانه القانونية وذلك لولا تقصير كل واحد منهم في اتباع المسلك الذي حدده لوائح العمل المصرفي ما كان تحصل واقعة الاختلاس التي قام بها زميلهم بالمصرف المتهم الأول / وليد سالم خليفة الذي من خلالهما استعمل ارقامهما الوظيفية في تنفيذ وتحويل عمليات تحويل المبلغ المختلس من حساب المعلقات كذلك قيام المتهم الرابع / عبدالباسط الزعكوك بقبول واستلام مبلغ قدره مائتي ألف دينار من أحد زبائن فرع المصرف وبدل ايداعهم في حساب الزبون تم تقاسم المبلغ النقدي بينه وبين المتهم الأول وليد سالم وتحويل مقابله حوالات بحساب الزبون صاحب المبلغ النقدي لتسوية قيمة الايداع وقام المتهم الأول بتسوية المبلغ النقدي بحواله من المبلغ المختلس وبالتالي لولا تقصير المتهمين الثاني والثالث في المحافظة على ارقامهما الوظيفية وتمكين المتهم الأول من استعمال ارقامهما الوظيفية التي تمنع القوانين واللوائح العمل المصرفي افشاء وتبادل الارقام الوظيفية بين الموظفين بالمصرف حتى لا يتم التلاعب بالحسابات واختراقها ما كان لتحصل جريمة الاختلاس التي قام بها المتهم الأول برقمه الوظيفي لو حده كما ان لو قام المتهم الرابع عبدالباسط الزعكوك بايداع مبلغ مائتي ألف دينار بحساب الزبون نقدي ودخولهم في خزينة المصرف ما كان ليسهل للمتهم الأول في تحويل قيمة اربعين الف دينار لحساب شركة الرفاق الجدد من حساب شركة الامصار ، وبالتالي تقصير المتهمين الثاني والثالث والرابع كان السبب في قيام جريمة الاختلاس التي قام بها المتهم الأول .

ولما كان ذلك وكان نص المادة (57) من قانون العقوبات مفاده (لا يعاقب أحد على فعل يعتبر جريمة قانوناً إذا كان الضرر أو الخطر الذي يترتب عليه وجود الجريمة لم ينشأ عن عمله أو تقصيره) .

مكتب النائب العام

ولما كان ذلك وكان ليس لازم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توفر السببية بين فعل المتهم والنتيجة المعاقب عليها وإنما يكفي لسلامته في هذا الشأن أن تنبئ الواقعة التي أسندها إلى المتهم والأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه على أن فعل المتهم كان السبب في حدوث النتيجة التي أدين بها .

((طعن جنائي رقم (18/33ق) ، جلسة (19/مارس/1984م) ع3 ، ص300)) .

كما أنه من المقرر أن علاقة السببية ومدى توفرها بين الفعل المسند إلى المتهم وبين النتيجة التي أنتهت إليها الفعل من المسائل الموضوعية التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع ، إلا أن ذلك يوجب عليه أن يقيم قضاءه على أسباب تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها .

((طعن جنائي رقم (16/127ق) ، جلسة (11/يناير/1969م) .

ولما كان ذلك وكان فعل المتهمين المتمثل في تقصير كل واحد منهم بالنسبة للثاني والثالث في حفظ رقمه الوظيفي وتمكين المتهم الأول من استعماله واستغلال الأخير ذلك وقيامه بواقعة الاختلاس من حساب المعلقات عن طريق تنفيذ الحوالة المالية بقيمة المبلغ المختلس وتقصير المتهم الرابع بعد استلامه من صاحب شركة الرفاق الجدد مبلغ نقدي بقيمة مائتي ألف دينار وبدل أن يقوم بواجبه الوظيفي وما يحتمه عليه ضميره من إيداع المبلغ النقدي بحساب شركة الرفاق الجدد قام بتوزيع المبلغ النقدي وتسليم مبلغ (اربعمائة ألف دينار) نقداً منه إلى المتهم الأول وقام الأخير بتسويته عن طريق تحويل قيمة (اربعمائة ألف دينار) من حساب شركة الامصار الذي قام باختلاس من حساب المصرف وتحويله إلى حساب شركة الرفاق الجدد .

كما أنه من المقرر أن التقصير الذي يبرر منهم في حفظ ارقامهم الوظيفية وما عهد إليهم به والتي وقعت بسبب ذلك جريمة الاختلاس والنتيجة التي حصلت بفعلهم وهي اختلاس اموال عامة .

كما أنه من المقرر أن التقصير الذي يبرر المساءلة الجنائية طبقاً لنص المادة (15) من القانون رقم (2) لسنة (1979م) بشأن الجرائم الاقتصادية ، يقدر بمقدار موضوعي مقارنة بمسلك الشخصي العادي إذا وجد في نفس الظروف التي يوجد بها

مكتب النائب العام

الجاني بحيث يتحقق التقصير بترك الموظف بتراخي وتباطؤ بدون عذر مشروع ، وانصاف مسلكه الوظيفي بعدم الحرص واللامبالاة والتقصير بما يجعله دون ما يتصف به الموظف المعتاد في مثل ظروفه من حرص أو عناية خاصة وأن المتهمين كانوا على علم بأن لوائح العمل تمنع ما قاموا به من فعل التي سمحت للمتهم الاول لقيامه بفعله من اختلاس للمال العام ولو حرصوا على تنفيذ اللوائح والقوانين المعمول بها بالمصارف ما كان يستطيع المتهم الأول وحده وبواقعة الاختلاس .

وحيث أن التقصير في حفظ أو صيانة المال العام هو عبارة عامة تندرج تحتها عدة ألفاظ أو عناصر قد يلجأ إليها المشرع للتعبير عما يشوب عمل الجاني من مظاهر مختلفة لكل حالة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة الضارة المعاقب عليها كالإهمال والرعونة وعدم الاحتياط أو أخذ الحيطنة أو عدم مراعاة القوانين واللوائح والحرص الواجب مراعاته الخ ... والعبرة في قيام التقصير الموجب لمسؤولية من عدمه يكون بالنظر إلى سلوك الشخص العادي المتمتع بقدر عادي من الحيطنة والانتباه إذا ما وجد في ذات الظروف التي يكون فيها المتهم .

طعن جنائي رقم (38/551ق) ، جلسة (27/12/1991م) .

طعن جنائي رقم (40/1713ق) ، جلسة (29/04/2001م) .

كما أن مناط تطبيق المادة (15) من قانون رقم (2) لسنة (1979) بشأن الجرائم الاقتصادية ، هو ثبوت حصول تقصير من الموظف العام في حفظ أو صيانة المال العام المكلف بحفظه وجوهر الخطأ أو التقصير في هذه الجريمة هو الضرر كغيره من جرائم المال العام ، ويقصد به الضرر المادي الذي لحق بالمال العام أو المصلحة العامة ، كما هو الحال في واقعة الدعوى .

وفي هذا الصدد قالت دار الافتاء المصرية ، بأن الإهمال أو التقصير في أداء الواجب بأنه لا يقل في خطورته وأثاره عن الارهاب والتخريب وإن الضرر الذي يهمل في أداء عمله تهاونا أو تكاسلا يلحق بمجتمعه الكثير من الخسائر المادية والبشرية ، كما قالت بأن لكل منا دورا يجب القيام به على أكمل وجه ، فإذا قصر أحدنا في واجبه واهمل عمله كان عاصيا لله ولرسوله ، ومفسدا في

مكتب النائب العام

الارض ، وخائنا للأمانة التي ائتمن عليها ، يقول الله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها » ، ويقول النبي صل الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » وحذرت الدار المسلمين جميعا من أن يكونوا باهمالهم من الخائنين للأمانة والمفسدين للأرض .

كما قال الإمام القاضي والفقهاء الشيخ (عبد العزيز باز) في حكم إهمال الموظف في إداء عمله (أن الموظفون الذين لا يؤدون أعمالهم أو لا ينصحون فيها فقد سمعتم أن من خصال الايمان أداء الأمانة ورعايتها ، كما قال الله سبحانه وتعالى « إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها » فالواجب على الموظف أن يؤدي الأمانة بصدق وإخلاص وعناية حتى تبرأ الذمة ويطيب الكسب ويرضى به ربه وينصح لدولته في هذا الأمر . ومن خصال أهل النفاق الخيانة في الامانات ، كما قال النبي (ص) « آية المنافق ثلاث : إذا وعد أخلف ، وإذا أوتمن خان ، وإذا حدث كذب » متفق عليه ، فلا يجوز للمسلم أن يشتهه بأهل النفاق ، بل يجب عليه أن يبتعد عن صفاتهم ، وأن يحافظ على امانته وأن يؤدي عمله بغاية العناية .

أما فيما يتعلق بالاتهام المسند للمتهمين الخامس أحمد عطية منصور والسادس عبدالسلام رمضان الريشي فهو غير ثابت بحقهما وان الاوراق خلت من الدليل الكافي الذي يمكن الركون إليه لتقديمهما للمحاكمة مما يرجح معهما براءتهما تأسيسا على انكارهما على انهما على عدم علم ومعرفة بان الاموال التي قام المتهم الاول بتحويلها لحساب كل منهما بانها أموال مختلصة من حساب المصرف خاصة وأن المتهم الخامس أحمد عطية قد أفاد بأنه هو من اكتشف قيام المتهم الأول وليد سالم بتلاعب بحسابه المصرفي الخاص بشركة الامصار لخلط الخرسانة بتحويل لهذا الحساب المبلغ المختلس واستغل عدم وجود حركة على حساب الشركة الخاصة به وبناء على اكتشافه لذلك قام المصرف بالتحقيق الاداري معه واعترف المتهم وليد سالم بذلك وبعدم علم أحمد عطية بأنه قام بتحويل له في حساب شركة الامصار المبلغ الذي اختلسه وأكد بأنه لولا بلاغ أحمد عطية للمصرف بعدم علاقته ومعرفة للمبلغ الذي دخل الى حسابه بشركة الامصار ما كان إدارة المصرف اكتشفت

مكتب النائب العام

هذه الواقعة ، كما أكد المتهم السادس عبدالسلام رمضان الربيشي على عدم معرفته بمصدر الاموال الذي قام المتهم الاول وليد سالم بتحويلها له بحسابه وأن الأخير قام بتسديد ديونه بتحويل له مبالغ من الاموال التي قام باختلاسها دون علمه بذلك وهو ما اكده المتهم الاول وليد سالم خليفة وبتالي الاوراق على هذا النحو قد خلت من أي دليل يمكن التدليل على صحته حيال الاتهام المسندة للمتهمين الخامس والسادس ، فالمقصود بكفاية الدليل هو أن سلطة التحقيق والاتهام تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانتته . وعدم كفاية الدليل كسبب موضوعي يبني على الأمر بالأوجه ويتوافر إذا تبين ان الأدلة التي أسفرت عنها التحقيقات أو المعلومات التي توافرت غير كافية لترجيح الادانة ، كما أن الدليل إذا تطرق إليه الشك والاحتمال يسقط به الاستدلال ، وحيث أن الاحكام الجنائية تبني على الجزم واليقين لا على مجرد الشك والتخمين . وحيث انه ووفقا لما أسفر عليه قضاء المحكمة العليا ((أن المقصود من أن الادلة لا تكون إلا عن طريق الجزم واليقين وهو ان يترسخ في وجدان المحكمة وهي تقلب أوجه النظر في الدعوى المطروحة امامها أن المتهم فيها قد ارتكب الجريمة المسندة إليه بشكل لا يتطرق إليه الشك حتى يكون حكمها عنوان الحقيقة ولا يكون واهي البنيان لما في ذلك من إضرار بمبدأ العدالة التي لا يضرها إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها أن يدان متهم بريء)) .

طلعن جنائي رقم (40/339ق) ، جلسة (16/05/1995م) .

ولما كان ذلك وكان الأمر بالأوجه في هذه الحالة له حجية مؤقتة يمكن الغاءه والعودة للتحقيق في حالة ظهور ادلة جديدة .

وحيث انه وازاء ذلك يتعين التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية مؤقتا حيال المتهمين الخامس والسادس عن ما أسند اليهم من اتهام لعدم كفاية الدليل عملا بنص المادة (2/182) من قانون الاجراءات الجنائية .



مكتب النائب العام

وبالرجوع للأوراق فإنه يؤكد علاقة باقي المتهمين بالوقائع المنسوبة اليهم التي تعد كافيا لحمل الاتهام في مواجهتهم وفقا للأدلة التي سنوردها تباعا الامر الذي نرى معه تقديمهم للمحاكمة.

ولما كان ذلك فإن الاعتراف هو إقرار المتهم على نفسه بصحة ارتكابه للتهمة المسندة إليه وهو بمثابة سيد الأدلة وأقوالها تأثيرا نحو الإدانة وأهم الأدلة القانونية كونه تمرة استجواب المتهم أمام سلطة التحقيق باعتباره عمل إرادي ينسب به المتهم لنفسه ارتكاب وقائع معنية تتكون بها الجريمة.

- رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية، (ص 696).

كما انه يجوز للمحكمة أن تقيم قضائها على اعتراف المتهم وحده متى اطمأنت إليه وكان يؤدي إلى نسبة التهمة إلى المتهم بدون اشتراط قرينه أو دليل اخر يؤيده أو يدل على صحته سواء استمر عليه المتهم إلى حين الادانة، أو نكل عنه ، أو قرره بعد إنكاره.

- طعن جنائي رقم (26/299ق)، جلسة (09/12/1980م).

أما فيما يتعلق باختصاص المحكمة بنظر الدعوى طبقا لنص المادة (190) اجراءات جنائية التي تنص على انه (يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه) . وحيث أن المعايير الثلاثة متساوية في الاختصاص ، ولما كان ذلك وكانت النيابة العامة بمكتب النائب العام قد قامت باجراءات التحقيق في الدعوى وقامت بالقاء القبض على المتهمين بمقر مكتب النائب العام بمجمع المحاكم شارع السيد طرابلس ، وبالتالي فإن محكمة استئناف طرابلس تكون مختصة بنظر الدعوى .

وحيث انه ولكل ما تقدم

تعرض الاوراق على الاستاذ المستشار/ النائب العام

ولدى الموافقة نرى

أولاً:- قيد الواقعة جنائية بالمواد [1, 2, 3, 9, 15, 27] من القانون رقم (2) لسنة (1979م) بشأن الجرائم الاقتصادية والمواد [1, 2, 16, 17, 19]

مكتب النائب العام

من القانون رقم (10) لسنة (1423) بشأن التطهير،
والمواد [342، 1/461، 2-2/76، 77] من قانون العقوبات.

ضد

- 1- وليد سالم ابراهيم خليفة .
- 2- الفيتوري احمد بلحاج علي .
- 3- بلال احمد عمر ابو زقية .
- 4- عبد الباسط محمد عمر الزعلوك .
- 5- احمد عطية منصور الزرقاني .
- 6- عبدالسلام رمضان احمد الربشي .

لأنهم قبل تاريخ (2021/01/07م) بدائرة مركز شرطة باب بن غشير
المتهم الأول وحده .

1- بصفته موظف عام (مدير مصرف الصحاري فرع الخمس) اختلس أموالاً عامة
وذلك بأن اختلس مبلغ قدره (1.542,266.160 د.ل) مليون وخمسمائة وأثنان
وأربعون ألفاً ومئتان وستة وستون ديناراً و 160 درهماً من حساب المعلقات
بند المحاسبي الوسيط بين الإدارة العامة لمصرف الصحاري وفرع الخمس وملك مبلغ
خمسين ألف دينار لصالح المدعو / ابراهيم سعد العماري بإصدار له صك مصدق
بدون رصيد تم خصمه من حساب مصرف الصحاري فرع الخمس بعد وروده
عن طريق المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية فرع زليتن على النحو
المبين بالأوراق .

2- بوصفه السابق أحدث عمداً ضرراً جسيماً بمال عام وذلك بأن الحق خسارة
بالمركز المالي لمصرف الصحاري باختلاسه مبلغ وقدره مليون وخمسمائة
وأثنان وأربعون ألفاً ومئتان وستة وستون ديناراً و 160 درهماً وتمليك مبلغ خمسين
ألف ديناراً آخر ، على النحو المبين بالأوراق .

3- بوصفه السابق قرر كذباً وقائع تعتمد الوثيقة على صحتها وذلك بأن أصدر
صك مصدق بقيمة خمسين ألف دينار بدون رصيد من حساب المسحوب عليه
أبو بكر سعد العماري طرف مصرف الصحاري فرع الخمس لصالح المستفيد

مكتب النائب العام

إبراهيم سعد العماري تم خصمه من حساب المصرف بعد ورود الصك عبر المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية فرع زليتن على النحو المبين بالأوراق .

4- حصل على نفع غير مشروع لنفسه وللغير اضرازا بالدولة بالتصرف في مال منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وذلك بأن حصل من مصرف الصحاري مبلغ قدره مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف ومئتان وستة وستون دينارا و160 درهم وحصل للمدعو / إبراهيم سعد العماري مبلغ خمسين ألف دينار بطريقة غير مشروعة ، على النحو المبين بالأوراق .

5- بصفته موظف عام مدير مصرف الصحاري فرع الخمس حصل لنفسه وللغير على كسب غير مشروع بسبب إساءة استعمال الوظيفة ومخالفة القانون وذلك بأن حصل على كسب غير مشروع قدره مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف ومئتان وستة وستون دينارا و160 درهم عن طريق اختلاسه للمبلغ من مصرف الصحاري وحصل للغير على مبلغ قدره خمسين ألف دينار عن طريق إصداره لصك مصدق بدون رصيد ، على النحو المبين بالأوراق .

- المتهمين الثاني والثالث والرابع :-

6- بصفتهم موظفين عموميين (عاملين بمصرف الصحاري فرع الخمس) قصروا في حفظ المال العام ، وذلك بأن قصر الثاني والثالث في حفظ كل واحد منهما على رقمه الوظيفي السري وافشاءه للأول وقصر الرابع في إيداع أموال المودعين النقدية بحساباتهم والذي من خلالهم تمكن المتهم الأول في ارتكاب الجريمة محل التهمة السابقة بند (1) على النحو المبين بالأوراق .



- المتهمين الخامس والسادس :-

7- اشتركا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة محل التهمة السابقة بند (1) بأن اتحدت إرادة كل منهما معه على ارتكابها فتمت الجريمة بناء على هذه الاتفاق والمساعدة على النحو المبين بالأوراق .

مكتب النائب العام

ثانياً: الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية مؤقتاً حيال المتهمين الخامس والسادس عن التهمة المسندة إليهما لعدم كفاية الدليل .

ثالثاً : رفع شرط التردد على المتهم الخامس .

رابعاً : تقديم الأوراق إلى غرفة الاتهام بمحكمة جنوب طرابلس الابتدائية وفق قرار الاتهام وقائمة بأدلة الاثبات .

خامساً: تسديد ما تقدم بسجلات القضايا وينفذ.

2022
20
20

أسامة سالم تنتوش

وكيل النيابة بمكتب النائب العام

أ. تنتوش - أ. عياني
-2022010901-

مكتب النائب العام

قرار الاتهام

في القضية رقم (13 / 2022) باب بن غشير

تتهم النيابة العامة :

- 1- وليد سالم ابراهيم خليفة .
ابن: مبروكة فرج
مواليد: 1982م مسلاته
المهنة: مفصول من العمل
الإقامة: مسلاتة - العمامرة
- 2- الفيتوري أحمد بلحاج علي .
ابن: خديجة علي الفيتوري
مواليد: 1982م
المهنة: موظف بمصرف الصحاري
الإقامة: الخمس
- 3- بلال احمد عمر أبو زقية
ابن: عائشة محمد أبو زقية
مواليد: 1992م
المهنة: موظف بمصرف الصحاري
الإقامة: الخمس
- 4- عبد الباسط محمد عمر الزعلوك
ابن: خيرية أحمد
مواليد: 1977م
المهنة: موظف بمصرف الصحاري
الإقامة: الخمس - سوق الخميس

- لأنهم قبل تاريخ (07/01/2021م) بدائرة مركز شرطة باب بن غشير

المتهم الأول وحده:-

1- بصفته موظف عام (مدير مصرف الصحاري فرع الخمس) أختلس أموالاً عامة وذلك بأن أختلس مبلغ قدره (160.266.542.اد.ل) مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألفاً ومئتان وستة وستون ديناراً و160 درهماً من حساب المعلمات بند المتحاسبى الوسيط بين الإدارة العامة لمصرف الصحاري وفرع الخمس وملك مبلغ خمسين ألفاً ديناراً لصالح المدعو / إبراهيم سعد العماري بإصدار له صك مصدق بدون رصيد تم خصمه من حساب مصرف الصحاري فرع الخمس بعد وروده عن طريق المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية فرع زليتن على النحو المبين بالأوراق .

مكتب النائب العام

2- بوصفه السابق أحدث عمدا ضرا جسيما بمال عام وذلك بأن ألحق خسارة بالمركز المالي لمصرف الصحاري باختلاسه مبلغ قدره مليون وخمسمائة وأثنان و أربعون ألف ومئتان وستة وستون دينار و 60 درهم وتمليك مبلغ قدره خمسين ألف دينار لآخر ، على النحو المبين بالأوراق .

3- بوصفه السابق قرر كذبا وقائع تعتمد الوثيقة على صحتها وذلك بأن أصدر صك مصدق بدون رصيد بقيمة خمسين ألف دينار من حساب المسحوب عليه أبو بكر سعد العماري طرف مصرف الصحاري فرع الخمس لصالح المستفيد ابراهيم سعد العماري تم خصمه من حساب المصرف بعد ورود الصك عبر المقاصة الالكترونية من مصرف الجمهورية فرع زليتن على النحو المبين بالأوراق .

4- حصل على نفع غير مشروع لنفسه وللغير اضرارا بالدولة بالتصرف في مال منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وذلك بأن حصل من مصرف الصحاري مبلغ قدره مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف ومئتان وستة وستون دينار و 60 درهم وحصل للمدعو / ابراهيم سعد العماري مبلغ قدره خمسين ألف دينار بطريقتة غير مشروعة ، على النحو المبين بالأوراق .

5- بصفته موظف عام مدير مصرف الصحاري فرع الخمس حصل لنفسه وللغير على كسب غير مشروع بسبب اساءة استعمال الوظيفة ومخالفة القانون وذلك بأن حصل على كسب غير مشروع قدره مليون وخمسمائة وأثنان وأربعون ألف ومئتان وستة وستون دينار و 60 درهم عن طريق اختلاسه للمبلغ من مصرف الصحاري وحصل للغير مبلغ قدره خمسين ألف دينار عن طريق إصداره لصك مصدق بدون رصيد ، على النحو المبين بالأوراق .

- المتهمين الثاني والثالث والرابع :-

6- بصفتهم موظفين عموميين (عاملين بمصرف الصحاري فرع الخمس) قصروا في حفظ المال العام ، وذلك بأن قصر الثاني والثالث في حفظ كل واحد منهما على رقمه الوظيفي السري وافشاءه للأول وقصر الرابع في ايداع أموال المودعين النقدية بحساباتهم والذي من خلالهم تمكن المتهم الأول في ارتكاب الجريمة محل التهمة السابقة بند (1) على النحو المبين بالأوراق .



مكتب النائب العام

الأمر

المنطبق عليه نص المواد [1، 2، 3، 9، 15، 27] من القانون رقم (2) لسنة (1979م) بشأن الجرائم الاقتصادية والمواد [1، 2، 3، 6، 16، 19] من القانون رقم (10) لسنة (1423م) بشأن التطهير، والمواد [342، 461، 1، 2، 76، 77] من قانون العقوبات .

لذلك

تطلب النيابة العامة من غرفة الاتهام بمحكمة جنوب طرابلس الابتدائية إحالة أوراق الدعوى العمومية إلى محكمة استئناف طرابلس (دائرة الجنايات) لمعاقبة المتهمين طبقاً للوصف والقيود المدرجين بقرار الاتهام.

المستشار/

الصديق أحمد الصور

﴿ النائب العام ﴾

مكتب النائب العام

قائمة بأدلة الأثبات

في القضية رقم (2022/13م) باب بن عشير :-

أولاً:- إقرار المتهم وليد سالم ابراهيم خليفة بما أسند إليه من اتهام أمام النيابة العامة بأنه وبصفته موظف بمصرف الصحاري ومدير لفرع الخمس قام بتاريخ (2018/10/22) بتحويل مبلغ وقدرة (160.266.542.اد.ل) مليون وخمسمائة وأثنان و أربعون ألف ومئتان وستة وستون دينار و 160 درهم من حساب المعلقات القيد المحاسبي الوسيط رقم (1280000064045) إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة رقم (2006102169) باستعمال الرقم الوظيفي الخاص به ورقم زميله الفيتوري بالحاج بقصد اختلاس المبلغ الذي تم تحويله من حساب المعلقات الخاص بمصرف الصحاري وعقب ذلك قام بعمليات مصرفية أخرى بتحويل المبلغ المضاف لحساب شركة الامصار وتحويله إلى عدة حسابات أخرى من بينهم قام بحوالتين بقيمة خمسمائة ألف دينار كل واحدة بمبلغ مئتان وخمسون ألف من حساب شركة الامصار إلى حساب المدعو عبدالسلام رمضان الريشي بفرع الخمس وذلك لتسديد دين بقيمة المبلغ سبق وان استلمه من عبدالسلام الريشي عن طريق صكين مصرفيين كما قام بتحويل عدة حوالات من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة الخاصة بالمدعو أحمد عطية منصور إلى الحساب الشخصي لنفس صاحب الشركة المدعو أحمد عطية منصور دون علمه بأنه يقوم بتحريك حساب شركة الامصار الخاصة به وقيامه بتحويل مبلغ من حساب المعلقات لحساب شركة الامصار وكان اجمالي المبلغ الذي قام بتحويله من حساب شركة الامصار إلى الحساب الشخصي للمدعو أحمد عطية منصور الذي هو نفسه صاحب شركة الامصار مبلغ وقدره سبعمائة وأثنان وثمانون ألف دينار تقريبا مقابل توفير مبلغ قدره مائة ألف دولار بالإضافة إلى سيولة نقدية من باقي اجمالي الحوالات مع العلم بأنه لا يعلم بأن الحوالات كانت من حساب شركة الامصار الخاصة به كما قام بتحويل مبلغ قدره أربعون ألف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب شركة الرفاق الجدد لصاحبها عادل عبدالجواد وذلك لتسوية المبلغ الذي استلمه نقدا

مكتب النائب العام

أثناء قيام صاحب شركة الرفاق الجدد بإحضار مبلغ قدره مائتي ألف دينار نقدي للمصرف بقصد إيداعه في حساب الشركة وتسليمه للموظف عبدالباسط الزعلوك حيث قام الأخير بتسليم له مبلغ اربعون ألف دينار نقدي قبل إيداع المبلغ الخاص بشركة الرفاق في حسابها وقام بتسوية المبلغ النقدي بحوالة من حساب شركة الامصار إلى حساب شركة الرفاق الجدد وقام عبدالباسط الزعلوك باستلام باقي المبلغ النقدي وتسويته في حساب الشركة بواسطة صكوك من حسابات اخرى قبل عملية إيداع المبلغ النقدي بحساب شركة الرفاق الجدد كما قام بحوالات اخرى من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حسابات شخصية لبعض الافراد واصحاب شركات أتفق معهم على توفير له سيولة نقدية مقابل الحوالات لحساباتهم أثناء شح السيولة بالمصارف سنة (2018م) وأضاف بأن اصحاب الحسابات التي قام بتحويل لهم القيم من حساب شركة الامصار بما فيهم صاحب شركة الامصار نفسه أحمد عطية لا يعلموا بأن أصل قيمة الحوالات مختلصة من حساب مصرف الصحاري فرع الخمس وأضاف أيضا بأنه قام بهذه العمليات المصرفية التي من خلالها اختلس المبلغ المالي باستعمال رقمه الوظيفي وكذلك بالرقم الوظيفي الخاص بزميله بلال أبو زقية دون علمهما بأنه قام باستعمال ارقامهما الوظيفية في عملية الاختلاس وأضاف بأن لوائح العمل المصرفي تمنع على العاملين بالمصارف افشاء ارقامهم الوظيفية وأضاف أيضا أنه قام بإصدار صك مصدق بدون رصيد بقيمة خمسين ألف دينار من حساب المسحوب عليه أبو بكر سعد العماري لصالح المستفيد ابراهيم سعد العماري حيث تم خصم قيمة الصك من حساب المعلقات أثناء وروده من مصرف الجمهورية فرع زليتن عن طريق المقاصة الالكترونية وأن المستفيد من الصك وكذلك المسحوب عليه لم يقوما بتسوية قيمة الصك المصدق الذي قام بإصداره بدون رصيد بالمخالفة للقوانين النافذة حتى تاريخ حبسه على ذمة القضية.

ثانياً: اعتراف المتهم الثاني الفيتوري أحمد بالحاج بأنه قصر في حفظ المال العام وذلك بقيامة اعطاء رقمه الوظيفي السري لزميله بالمصرف المتهم الأول وليد سالم خليفة وذلك بسبب تراكم العمل اليومي بالمصرف وذلك لمساعدته في إنجاز العمل والذي من خلال رقمه الوظيفي قام المتهم الأول بعملية الاختلاس

مكتب النائب العام

وأضاف بأن لوائح العمل المصرفي والقوانين النافذة في هذا الشأن تمنع تبادل الارقام الوظيفية بين العاملين بالمصرف لتفادي الاختراق ووقائع الاختلاس .

ثالثاً: أقوال المتهم بلال إمام محمد عمر أبو زقية بأنه أحد العاملين بمصرف الصحاري فرع الخمس بقسم الحسابات الجارية حيث صرف له رقم وظيفي (AC00163) وأنه لم يقيم باعطاء رقمه السري لزملائه بالمصرف إلا أنه لا يعرف كيف تمكن مدير المصرف فرع الخمس وليد سالم باستعمال رقمه الوظيفي كمنفذ لبعض العمليات ومخول في عمليات اخرى في العمليات التي قام به من شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حسابات اخرى .

رابعاً: أقوال المتهم عبدالباسط محمد عمر الزعلوك أمام النيابة العامة الذي أفاد بأنه رئيس قسم المراجعة وبتاريخ الواقعة أستلم مبلغ مائتي ألف دينار نقدي من المدعو عادل صالح عبدالجواد صاحب شركة الرفاق الجدد وذلك لايداع المبلغ النقدي بحساب الشركة إلا انه سلم المبلغ النقدي لمدير المصرف المتهم وليد سالم خليفة وأضاف بأنه غير مخول بقبول المبالغ النقدية من الزبائن لايداعها بحساباتهم الشخصية وليس من صلاحياته ايداع المبالغ النقدية بحسابات الزبائن حيث قام وليد سالم خليفة بأخذ مبلغ اربعون ألف دينار نقداً من إجمالي المبلغ الذي سلمه له صاحب شركة الرفاق الجدد وقام المدعو وليد سالم بتسوية المبلغ النقدي بحوالة من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة .

خامساً: نتائج التقارير الفنية والمحاسبية والتحقيق الاداري الذي تم بمعرفة لجنة مشكلتة بقرار من مدير عام مصرف الصحاري حيث خلصت اللجنة كالاتي :-

1- بتاريخ (2018/10/22م) تحويل من القيد المحاسبي الوسيط رقم (1280000064045) إلى حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة رقم (2006102169) بمبلغ (1,542,266.160 دل.) مدخل العملية الفيتوري بالحاج الرقم الوظيفي (AC00102) والمخول العملية وليد سالم خليفة الرقم الوظيفي (AC530578) .



مكتب النائب العام

- 2- بتاريخ (2018/10/24م) تحويل مبلغ (250,000.000 د.ل) من حساب شركة الامصار لخلط الخرسانة إلى حساب عبدالسلام الريشي ، المدخل للعملية الفيتوري بالحاج والمخول العملية وليد سالم .
- 3- بتاريخ (2018/10/24م) تحويل مبلغ (250.000.000 د.ل) من حساب شركة لحساب عبدالسلام الريشي المدخل العملية الفيتوري بالحاج والمخول ية وليد سالم .
- 4- بتاريخ (2018/11/04م) تحويل مبلغ اربعين الف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب شركة الرفاق الجدد لاستيراد المواد الكهربائية المدخل العملية بلال أبو زقية والمخول وليد سالم .
- 5- بتاريخ (2018/11/14م) تحويل مبلغ عشرة آلاف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب شركة نهضة المستقبل المدخل العملية وليد سالم والمخول بلال أبو زقية .
- 6- بتاريخ (2018/11/29م) تحويل مبلغ ثمانية عشر ألف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب عبدالسلام الريشي المدخل وليد سالم والمخول بلال أبو زقية .
- 7- بتاريخ (2018/12/10م) تحويل مبلغ مائة وخمسة الاف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب عمر غيضان المدخل وليد والمخول بلال ابو زقية .
- 8- بتاريخ (2018/12/03م) تحويل مبلغ سبعة واربعين الف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب معاذ مصطفى اشتيوي المدخل وليد سالم والمخول بلال ابو زقية .
- 9- بتاريخ (2018/12/12م) تحويل مبلغ مئتان وثلاثة وسبعون الف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب أحمد عطية منصور ملاحظة الاخير هو نفسه مفوض شركة الامصار المدخل العملية وليد سالم والمخول بلال أبو زقية .



مكتب النائب العام

10- بتاريخ (2019/02/20م) تحويل مبلغ مئتان وخمسون ألف من حساب شركة الامصار إلى حساب أحمد عطية المدخل وليد سالم والمخول بلال أبو زقية.

11- بتاريخ (2019/02/20م) تحويل مبلغ مئتان وأثنان وعشرون ألف دينار من حساب شركة الامصار لحساب أحمد عطية المدخل للعملية وليد سالم والمخول بلال أبو زقية.

12- بتاريخ (2019/04/04م) تحويل مبلغ سبعة وثلاثون ألف دينار من حساب شركة الامصار إلى حساب أحمد عطية المدخل بلال أبو زقية والمخول وليد سالم .

وعلى النحو المبين بالتحقيق الاداري والتقارير الفنية الواردة من مصرف الصحاري والمرفقة بأوراق الدعوى .

أسامة سالم تنتوش

وكيل النيابة بمكتب النائب العام

أ. تنتوش
-2022010901-